

هزيمة الانقسام الكبير

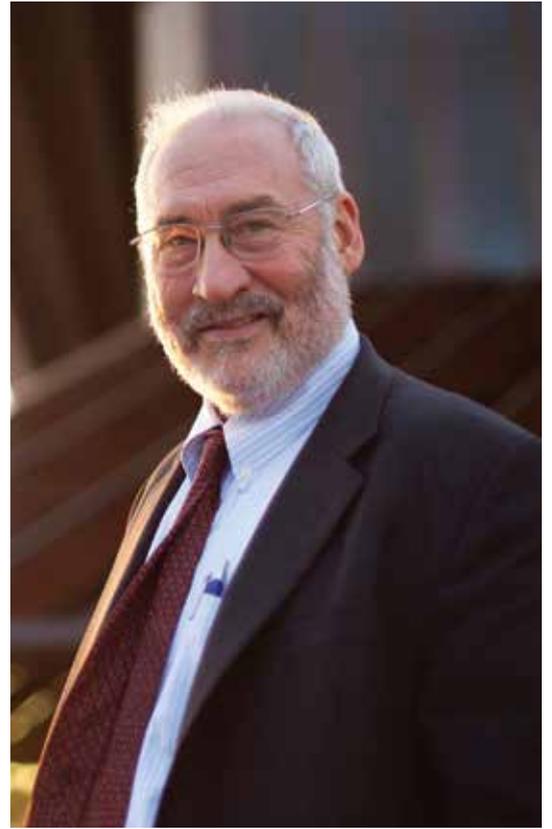
كشفت الجائحة النقب عن الانقسامات العميقة، ولكن الفرصة لا تزال سانحة لتغيير المسار
جوزيف ستيغليتز

وهناك فروق ملحوظة في أنحاء العالم في طريقة التعامل مع الجائحة، من حيث مدى نجاح البلدان في الحفاظ على صحة مواطنيها واقتصاداتها وفي حجم ما بدا من عدم المساواة. وتكمن وراء هذه الفروق أسباب كثيرة: حالة الرعاية الصحية التي كانت موجودة مسبقاً وعدم مساواة النظم الصحية، ومدى استعداد البلد وصلابة اقتصاده، وجودة الاستجابة العامة، بما فيها الاعتماد

نحن في حاجة إلى إعادة صياغة شاملة لقواعد الاقتصاد.

على العلم والخبرة، وثقة المواطنين في توجيهات الحكومة، وكيف وازن المواطنون بين «حرياتهم» الفردية بفعل ما يحلو لهم مقابل حرية الآخرين، مدركين أن أفعالهم قد ولدت مؤثرات خارجية. وسوف يقضي الباحثون سنوات يحاولون تفسير قوة الآثار المختلفة.

ويمكننا مع ذلك استخلاص دروس محتملة من تجارب اثنين من البلدان. فإذا كانت الولايات المتحدة تمثل إحدى الحالات المتطرفة، ربما كانت نيوزيلندا هي الطرف النقيض. فحكومة هذا البلد أثبتت كفاءتها في الاعتماد على العلم والخبرة في اتخاذ قراراتها، بلد لديه مستوى عال من التضامن الاجتماعي — إذ يدرك المواطنون أن سلوكهم يؤثر على الآخرين — ومن الثقة، بما فيها الثقة في الحكومة. فقد تمكنت نيوزيلندا من السيطرة على المرض وتعمل حالياً على إعادة توزيع بعض الموارد غير المستخدمة بالقدر الكافي لبناء نوع الاقتصاد الذي ينبغي أن يسود عالم ما بعد الجائحة: اقتصاد أكثر اخضراراً ويُبنى على المعرفة بشكل أكبر، وحتى على قدر أكبر من المساواة والثقة والتضامن. وهناك ديناميكية طبيعية فعالة. فهذه السمات الإيجابية يمكن أن تبني على بعضها بعضاً. وبالمثل، يمكن أن تكون هناك سمات معاكسة مدمرة ترهق المجتمع، وتفضي إلى تقلص الاحتواء وزيادة الاستقطاب.



الصورة: DANIEL BAUD AND SYDNEY OPERA HOUSE

فيروس كوفيد-١٩ لم يراع تكافؤ الفرص: فهو يصيب من هم في حالة صحية سيئة وأولئك المعرضين لقدر أكبر من الاختلاط بأخرين في حياتهم اليومية. ويعني ذلك أنه يصيب الفقراء بشكل غير متناسبي، وخاصة في البلدان الفقيرة وفي اقتصادات متقدمة مثل الولايات المتحدة التي لا ضمان فيها للحصول على الرعاية الصحية. وأحد أسباب تسجيل الولايات المتحدة لأعلى أعداد حالات الإصابة والوفيات (على الأقل حسب ما ورد في الصحف) هو أن متوسط مستويات الرعاية الصحية لديها من أدنى المستويات بين كبرى الاقتصادات المتقدمة، وخير مثال على ذلك انخفاض متوسط العمر المتوقع (وهو الآن أقل مما كان عليه حتى منذ سبع سنوات مضت) كما أنها تسجل أعلى مستويات الفوارق الصحية.

نحن في حاجة إلى إعادة صياغة شاملة لقواعد الاقتصاد. على سبيل المثال، نحن في حاجة إلى سياسات نقدية تركز بقدر أكبر على ضمان التوظيف الكامل لجميع الفئات ولا تقصر تركيزها على التضخم، وإلى قوانين إفلاس متوازنة بشكل أفضل، لتحل محل تلك التي أصبحت تفرط في مساندة الدائنين وأتاحت القدر اليسير من مساءلة المصرفيين الذين شاركوا في الإقراض الجائر، وإلى قوانين حوكمة الشركات التي تقرر بأهمية جميع الأطراف المعنية، وليس المساهمين وحسب. والقواعد التي تحكم العولمة يجب ألا تقتصر على مجرد تحقيق مصالح الشركات، فبتعيين حماية العاملين والبيئة. ويتعين أن تقوم تشريعات العمل بدور أفضل في حماية العاملين وتوسيع نطاق العمل الجماعي.

ولكن ذلك كله لن يحقق ما نحتاج إليه من مساواة وتضامن، في الأجل القصير على أقل تقدير. وسيتعين علينا تحسين توزيع الدخل في السوق وكذلك إعادة توزيعه على حد سواء. وعلى عكس ما هو منتظر، فبعض البلدان التي تسجل أعلى درجات عدم المساواة في توزيع الدخل المتحقق من السوق، مثل الولايات المتحدة، تطبق بالفعل نظم الضرائب التنافسية مما يعني أن أصحاب أعلى مستويات الدخل يدفعون نسبة أصغر من دخلهم كضرائب مقارنة بالعاملين الأقل دخلاً.

وعلى مدار العقد الماضي، أدرك صندوق النقد الدولي أهمية المساواة في تشجيع الأداء الاقتصادي الجيد (بما فيه النمو والاستقرار). ولا تلقى الأسواق في حد ذاتها بالاً للآثار الأوسع من القرارات اللامركزية التي تفضي إلى المغالاة في الاقتراض بعملات أجنبية أو الإفراط في عدم المساواة. ففي فترة حكم الليبرالية الجديدة، لم يأبه أحد بمدى مساهمة السياسات (مثل تحرير الأسواق الرأسمالية والمالية) في زيادة التقلب وعدم المساواة، ولا بما أدت إليه التغييرات الأخرى في السياسات — مثل التحول من البرامج ذات المنافع المحددة إلى البرامج ذات المساهمات المحددة، أو من معاشات التقاعد العامة إلى الخاصة — من تعميق شعور الأفراد بعدم الأمان، وكذلك زيادة التقلب الاقتصادي الكلي، من خلال إضعاف أدوات التثبيت التلقائي للاقتصاد. وهذه القواعد هي التي تحدد اليوم أشكال كثير من جوانب ردود أفعال الاقتصادات في مواجهة كوفيد-19. ففي بعض البلدان، شجعت هذه القواعد على قصر النظر وعدم المساواة، وهما من سمات المجتمعات التي لم تتعامل مع كوفيد-19 بشكل جيد. فلم تكن هذه البلدان معدة بقدر كاف لمواجهة الجائحة، فسلاسل التوريد العالمية التي بنتها لم تكن على قدر كاف من الصلابة. وعندما تفشى فيروس كوفيد-19، على سبيل المثال، لم تتمكن الشركات الأمريكية حتى من توريد ما يكفي من منتجات بسيطة مثل

ولسوء الحظ، وبقدر السوء الذي كانت عليه عدم المساواة قبل الجائحة، وبقدر قوة الجائحة في كشف أوجه عدم المساواة في مجتمعنا، فإن عدم المساواة في عالم ما بعد الجائحة يمكن أن تكون أكبر من ذلك ما لم تتخذ الحكومات إجراءات حيالها. والسبب بسيط: فمرض كوفيد-19 لن ينتهي بسهولة. وستظل هناك مخاوف من ظهور جائحة أخرى. وهناك الآن احتمالات أكبر بأن القطاعين العام والخاص سيتضرران من هذه المخاطر بشدة. الأمر الذي يعني النظر إلى أنشطة معينة وسلع وخدمات معينة وعمليات إنتاج معينة باعتبارها تنطوي على مخاطر أكبر وتكاليف أعلى. وبينما الروبوتات تُصاب بفيروسات، فالتعامل مع فيروساتها أسهل بكثير. لذلك فمن المحتمل أن تحل الروبوتات محل الإنسان، بصورة هامشية على أقل تقدير. والتواصل عبر «زووم» سيحل محل السفر بالطائرة، بصورة هامشية على الأقل. وتزيد الجائحة من تهديد الأتمتة للعاملين في المجالات التي تحتاج لمهارات محدودة، وفي الخدمات التي تتطلب التفاعل وجهاً لوجه ممن ترى الدراسات إلى الآن أنهم أقل تأثراً — كالعاملين في مجالي التعليم والصحة على سبيل المثال. وسوف يعني ذلك كله انخفاض الطلب على أنواع معينة من العمل. وسوف يؤدي هذا التحول بصورة شبه مؤكدة إلى زيادة عدم المساواة — فيعجل الاتجاهات الموجودة بالفعل بطريقة أو بأخرى.

اقتصاد جديد وقواعد جديدة

إن الرد السهل هنا هو الإسراع برفع مستوى المهارات والتدريب بالتوازي مع تغييرات سوق العمل. ولكن هناك من الأسباب المعقولة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الخطوات وحدها لن تكفي. فسوف تكون هناك حاجة إلى وضع برنامج شامل للحد من عدم المساواة في توزيع الدخل. ويتعين أن يقر هذا البرنامج بدايةً بأن نموذج المنافسة التوازنية (الذي يستخدمه المنتجون لتحقيق أقصى حد ممكن من الربح، ويحقق للمستهلكين أقصى حد من المنفعة، وتتحدد الأسعار في أسواق تنافسية تحقق تعادل العرض والطلب) الذي ظل يهمن على فكر خبراء الاقتصاد لما يزيد على قرن لا يقدم صورة جيدة للاقتصاد اليوم، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بفهم تزايد عدم المساواة أو حتى النمو المدفوع بالابتكار. فنحن لدينا اقتصاد يقع تحت طائلة نفوذ السوق والاستغلال. وقواعد اللعبة مهمة. فقد اجتمعت عوامل ضعف القيود على قوة الشركات، وانكماش القوة التفاوضية للعاملين إلى أدنى حد، وتقلص القواعد التي تحكم استغلال المستهلكين والمقترضين والطلاب والعاملين، فأدت معا إلى اقتصاد أضعف أداءً تشوبه زيادة السعي لتحقيق الربح وزيادة عدم المساواة.

بينما كشفت الجائحة عن تفاوتات هائلة بين بلدان العالم، من المرجح أن تؤدي الجائحة ذاتها إلى زيادة هذه التفاوتات.

تطالبها بين البلدان كذلك، وفي هذا الصدد تقوم القواعد والمعايير التي تحكم العولمة بدور محوري. وتبدو بعض البلدان ملتزمة بمسألة «قومية اللقاح». وهناك بلدان أخرى، مثل كوستا ريكا، تبذل قصارى جهدها لضمان استخدام كل ما يتوافر لديها من معرفة تتعلق بمعالجة فيروس كوفيد-١٩ بما فيه النفع للعالم أجمع، على نحو مشابه لتحديث لقاح الأنفلونزا كل عام.

وهناك احتمالات بأن تفضي الجائحة إلى سلسلة متلاحقة من أزمات الدين. ففي ظل انخفاض أسعار الفائدة مقترنا بدفع الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة للقروض والإسراف في الاقتراض في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ازدادت ديون العديد من البلدان وتجاوزت قدرتها على خدمتها، نظرا لحجم انكماش النشاط الاقتصادي بفعل الجائحة. وينبغي أن يعلم الدائنون الدوليون، وخاصة الدائنين من القطاع الخاص، أن فاقد الشيء لا يعطيه. فسوف تُعاد هيكلة الديون. والسؤال الوحيد هو ما إذا كانت ستجري بطريقة منظمة أم غير منظمة.

فبينما كشفت الجائحة عن تفاوتات هائلة عبر بلدان العالم، من المرجح أن تؤدي الجائحة ذاتها إلى زيادة هذه التفاوتات، مخلفة آثارا غائرة دائمة، ما لم يكن هناك ما يبرهن على زيادة التضامن العالمي والوطني. فالمؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، قامت بدور قيادي على مستوى العالم، وعملت بطرق يحثى بها. وهناك كذلك قيادات في بعض البلدان مكنتها من معالجة الجائحة والتعامل مع عواقبها الاقتصادية — بما فيها أوجه عدم المساواة التي كانت ستظهر على أي حال. ولكن بقدر النجاح الهائل الذي تحقق في بعض الأماكن، شهدت مناطق أخرى إخفاقات هائلة أيضا. وتلك الحكومات التي فشلت في الداخل عرقلت الاستجابة العالمية اللازمة. والأمل معقود على تغيير المسار مع وضوح الأدلة على تفاوت النتائج المتحققة. فالجائحة على الأرجح ستظل بيننا لفترة طويلة وستظل عواقبها الاقتصادية لفترة أطول بكثير. ولا تزال أمامنا فرصة لتغيير المسار. ^{FD}

جوزيف ستيغليتز أستاذ في جامعة كولومبيا وحائز على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية.

الكمامات والقفازات، ناهيك عن منتجات أعقد مثل أدوات الفحص وأجهزة التنفس الاصطناعي.

الأبعاد الدولية

كشف فيروس كوفيد-١٩ عن أوجه عدم المساواة بين البلدان وأسفر عن تفاقمها مثلما هو الحال داخل البلدان. فالاقتصادات الأقل نموا تعاني من ظروف صحية سيئة، ونظمها الصحية أقل استعداد للتعامل مع الجائحة، والأوضاع المعيشية لسكانها تزيد من مخاطر تعرضهم للإصابة بالمرض، وهم ببساطة لا يمتلكون الموارد التي تمتلكها الاقتصادات المتقدمة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية بعد الجائحة.

ولن تتسنى السيطرة على الجائحة حتى تتم السيطرة عليها في كل مكان؛ ولن تتحسن حالة الهبوط الاقتصادي حتى يتحقق تعاف عالمي قوي. لهذا السبب، فالمسألة تتعلق بالمصلحة الذاتية — بقدر ما هي شواغل إنسانية — التي تجعل الاقتصادات المتقدمة تقدم المساعدة التي تحتاج إليها الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة. وبدون هذه المساعدة، ستستمر الجائحة العالمية لفترات أطول مما ستكون عليه لو قُدِّمت المساعدة، وستزداد عدم المساواة في العالم، وسيكون هناك تباعد عالمي.

وبينما أعلنت مجموعة العشرين أنها ستستخدم كل الأدوات المتاحة لديها لتقديم هذا النوع من العون، فالمساعدة التي قُدِّمت حتى الآن غير كافية. وبصفة خاصة، كانت إحدى الأدوات المتاحة والتي استُخدمت في ٢٠٠٩ ولم تُستخدم بعد هي إصدار وحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة ٥٠٠ مليار دولار. ولم يتسن حتى الآن التغلب على فقدان الحماس في الولايات المتحدة أو الهند. فتوفير حقوق السحب الخاصة سيمثل مساعدة هائلة للاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة — بينما يتحمل دافعو الضرائب في الاقتصادات المتقدمة تكلفة بسيطة أو منعومة. وسيكون من الأفضل أن تساهم تلك الاقتصادات بحقوق السحب الخاصة التي تُخصص لها في صندوق استئماني يُستخدم في تلبية الاحتياجات الملحة للاقتصادات النامية من أجل مواجهة الملحة للجائحة.

ولهذا السبب أيضا، فقواعد اللعبة لا تؤثر على الأداء الاقتصادي وعدم المساواة داخل البلدان وحسب، ولكنها